

## مراسيم تنظيمية

مرسوم تنفيذي رقم 199-20 مؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1441 الموافق 25 يوليو سنة 2020، يتعلق باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء ولجان الطعن واللجان التقنية في المؤسسات والإدارات العمومية.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على الدستور، لا سيما المادتان 99-4 و 143 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، لا سيما المادة 73 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84-10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 الذي يحدد اختصاص اللجان المتساوية الأعضاء وتشكيلها وتنظيمها وعملها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84-11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 الذي يحدد كفاءات تعيين ممثلين عن الموظفين في اللجان المتساوية الأعضاء،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 19-370 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1441 الموافق 28 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-99 المؤرخ في أول رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 والمتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعوان الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،

**يرسم ما يأتي :**

**المادة الأولى :** تطبيقا لأحكام المادة 73 من الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد القواعد التي تخضع لها اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء ولجان الطعن واللجان التقنية في المؤسسات والإدارات العمومية.

## الباب الأول

### اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء

#### الفصل الأول

#### التنظيم والتشكيلة

**المادة 2 :** تكون لدى المؤسسات والإدارات العمومية لجان إدارية متساوية الأعضاء، حسب الحالة، لكل رتبة أو مجموعة من الرتب، لكل سلك أو مجموعة من الأسلاك تتساوى مستويات تأهيلها.

ويؤخذ، بعين الاعتبار، في جمع الرتب أو الأسلاك التي تتساوى مستويات تأهيلها، طبيعة المهام لهذه الرتب أو الأسلاك، وتعداداتها، وكذا ضرورة المصلحة وتنظيمها.

**المادة 3 :** عندما لا يسمح عدد الموظفين بتكوين لجان إدارية متساوية الأعضاء لدى المؤسسات والإدارات العمومية المعنية، يمكن وفقا للأشكال المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه، تكوين لجان مشتركة ما بين عدة مؤسسات أو إدارات عمومية تابعة لنفس القطاع الوزاري.

**المادة 4 :** يمكن المؤسسات والإدارات العمومية ذات التسيير المركزي للمسار المهني لموظفيها والتي تتوفر على مصالح على المستوى الجهوي و/أو المحلي، تكوين لجان إدارية متساوية الأعضاء، وفقا للكيفيات المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه، بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية، بعد أخذ رأي السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

يحدد القرار أو المقرر، المنصوص عليهما في الفقرة السابقة، صلاحيات اللجان المذكورة أعلاه.

**المادة 5 :** تكون اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، حسب الحالة، بموجب قرار أو مقرر من السلطة التي لها صلاحية التعيين لدى المؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية أو لدى السلطة الوصية.

**المادة 6 :** توضع اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، حسب الحالة، لدى السلطة التي لها صلاحية التعيين للمؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية أو لدى السلطة الوصية، عند الاقتضاء.

توضع اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المكونة طبقا لأحكام المادة 4 أعلاه، لدى مسؤول المصلحة المعنية.

ترسل نسخة من قرار أو مقرر التكوين، مرفقة بمحاضر العمليات الانتخابية، إلى مصالح السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية خلال العشرة (10) أيام التي تلي إضاءها.

**المادة 7 :** تتضمن اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء عددا متساويا من ممثلي الإدارة وممثلي الموظفين المنتخبين وتتشكل من أعضاء دائمين وأعضاء إضافيين يتساوون في العدد مع الأعضاء الدائمين.

يحدد عدد الممثلين في اللجان كما يأتي :

- عضوان (2) دائمان وعضوان (2) إضافيان بعنوان الإدارة، وعدد مساو بعنوان ممثلي الموظفين المنتخبين، عندما يكون عدد الموظفين لرتبة أو مجموعة من الرتب أو سلك أو مجموعة من الأسلاك يساوي أو يفوق عشرة (10) ويقل عن واحد وعشرين (21)،

- ثلاثة (3) أعضاء دائمين وثلاثة (3) أعضاء إضافيين بعنوان الإدارة، وعدد مساو بعنوان ممثلي الموظفين المنتخبين، عندما يكون عدد الموظفين لرتبة أو مجموعة من الرتب أو سلك أو مجموعة من الأسلاك يساوي واحدا وعشرين (21) ويقل عن مائة وخمسين (150)،

- أربعة (4) أعضاء دائمين وأربعة (4) أعضاء إضافيين بعنوان الإدارة، وعدد مساو بعنوان ممثلي الموظفين المنتخبين، عندما يكون عدد الموظفين لرتبة أو مجموعة من الرتب أو سلك أو مجموعة من الأسلاك يساوي مائة وخمسين (150) ويقل عن خمسمائة (500)،

- خمسة (5) أعضاء دائمين وخمسة (5) أعضاء إضافيين بعنوان الإدارة، وعدد مساو بعنوان ممثلي الموظفين المنتخبين، عندما يكون عدد الموظفين لرتبة أو مجموعة من الرتب أو سلك أو مجموعة من الأسلاك يساوي أو يفوق خمسمائة (500).

يقدر تعداد الموظفين الذين يؤخذون في الحساب لتحديد عدد الممثلين عند التاريخ المحدد لقفلة قائمة الناخبين.

عندما يكون تعداد الموظفين لدى مؤسسة أو إدارة عمومية أقل من عشرة (10)، يتم إلحاق الموظفين المعنيين باللجنة الإدارية الموافقة لرتبة أو لسلك انتائهم، المنشأة لدى الإدارة الوصية أو لدى مؤسسة أو إدارة عمومية تابعة لنفس القطاع الوزاري.

**المادة 8 :** تحدد عهدة أعضاء اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء بثلاث (3) سنوات.

يمكن، بصفة استثنائية، تقليص مدة العهدة أو تمديدها، لضرورة المصلحة، بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من السلطة التي لها صلاحية التعيين أو السلطة الوصية المعنية، عند الاقتضاء، بعد أخذ رأي مصالح السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، ولا يمكن أن يتجاوز هذا التقليص أو التمديد مدة ستة (6) أشهر.

غير أنه، في حالة ما إذا طرأ تعديل على هيكل رتبة أو سلك، يمكن إنهاء عهدة أعضاء اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء التابعين لهما، دون اشتراط المدة، بموجب قرار أو مقرر من السلطة التي لها صلاحية التعيين أو السلطة الوصية المعنية.

عند تجديد لجنة إدارية متساوية الأعضاء، يباشر الأعضاء الجدد وظائفهم، عند التاريخ الذي تنتهي فيه عهدة الأعضاء الذين يخلفونهم.

**المادة 13 :** يمكن الرجوع إلى اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء لإبـداء رأي استشاري، خصوصا في المسائل المتعلقة بالحالات الآتية :

- تعديل النسب القانونية المطبقة على مختلف أنماط التوظيف،
- مناهج تقييم الموظفين،
- النقطة المرقمة المعترض عليها من قبل الموظف في إطار تقييمه،
- إحالة الموظف على الاستيداع لأغراض شخصية،
- ترقية الموظف في الرتبة، بطريقة استثنائية، عندما ينص القانون الأساسي الخاص الخاضع له على ذلك.

كما تتم استشارتها في الحركات الدورية لنقل الموظفين، المنصوص عليها في القوانين الأساسية التي يخضعون لها.

**المادة 14 :** ترأس اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء السلطة التي توضع على مستواها أو ممثل عنها.

في حالة وقوع مانع لرئيس اللجنة، تعيّن السلطة المعنية موظفا من بين ممثلي الإدارة الدائمين، في ذات اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء.

يتولى كتابة اللجنة ممثل عن الإدارة، غير عضو فيها.

**المادة 15 :** تُعدّ كل لجنة إدارية متساوية الأعضاء نظامها الداخلي، طبقا للنظام الداخلي النموذجي المحدد بموجب قرار من السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

تتم الموافقة على النظام الداخلي، حسب الحالة، بموجب قرار أو مقرر من السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية.

**المادة 16 :** تجتمع اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء مرتين (2) في السنة على الأقل.

وتجتمع بناء على استدعاء من رئيسها بمبادرة منه أو بطلب كتابي من ثلث (3/1) أعضائها الدائمين، على الأقل.

لا يمكن الأعضاء الإضافيين حضور الاجتماعات إلا في حالة استخلاف الأعضاء الدائمين في حالة غياب مبرر.

**المادة 17 :** يتم إخطار اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء من طرف رئيسها أو بطلب كتابي ممضى من طرف نصف ممثلي الموظفين، على الأقل، أو من طرف الموظفين المعنيين أنفسهم حول جميع المسائل المدرجة ضمن اختصاصاتها.

وتبدي رأيها بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين.

إذا وقع الانتخاب، فإنه يكون بالاقتراع السري، ويجب أن يشارك فيه كل أعضاء اللجنة.

وفي حالة تعادل الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا، ما عدا في حالة الانضباط التي تكون العقوبة المتخذة تقل مباشرة عن العقوبة المقترحة.

**المادة 9 :** إذا انقطعت عضوية أحد الأعضاء الدائمين في لجنة إدارية متساوية الأعضاء، قبل انتهاء عهده بسبب الاستقالة أو عطلة طويلة الأمد أو الإحالة على الاستيداع، أو لأي سبب آخر تنتهي به المهام التي عيّن أو انتخب من أجلها، أو أصبح لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة في هذا المرسوم حتى يكون عضوا في لجنة إدارية متساوية الأعضاء، يعيّن خلفه الإضافي عضوا دائما، بدلا عنه إلى غاية تجديد اللجنة.

عندما يغيّر أحد ممثلي الموظفين الدائمين السلك أو الرتبة، يتم استخلافه بعضو إضافي، وفي حالة عدم وجود عضو إضافي، يواصل المعني تمثيل الرتبة التي عيّن من أجلها إلى غاية تجديد اللجنة.

**المادة 10 :** دون الإخلال بأحكام القوانين الأساسية الخاصة، يعيّن ممثلو الإدارة الدائمين والإضافيون في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، حسب الحالة، بموجب قرار أو مقرر من السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية، خلال الخمسة عشر (15) يوما الموالية لإعلان نتائج انتخابات ممثلي الموظفين.

ويعيّنون من بين موظفي الإدارة المعنية المنتمين إلى رتبة مصنفة في المجموعة "أ".

إذا كان عدد الموظفين المنتمين إلى رتبة من المجموعة "أ" في نفس الإدارة، غير كاف، يمكن تعيين ممثلي الإدارة من بين الموظفين المنتمين إلى رتبة من المجموعة "ب".

ينتخب ممثلو الموظفين وفق الكيفيات المحددة في هذا المرسوم.

**المادة 11 :** يعيّن الموظف ممثل الإدارة في لجنة إدارية متساوية الأعضاء واحدة، غير أنه إذا كان التعداد لا يسمح بذلك، يمكن تعيينه في عدة لجان.

## الفصل الثاني

### الاختصاصات والسير

**المادة 12 :** مع مراعاة أحكام القوانين الأساسية الخاصة، يتم الرجوع إلى اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء لإبداء الرأي المطابق المسبق حول المسائل المتعلقة بالحالات الآتية :

- ترسيم المتربص،
- الترقية في الدرجة،
- الترقية في الرتبة عن طريق الاختيار، بعد التسجيل في قائمة التأهيل،
- الإدماج في رتبة الانتداب،
- النقل الإجباري لضرورة المصلحة،
- العقوبات التأديبية من الدرجتين الثالثة والرابعة،
- إعادة إدماج الموظف المعزول بسبب إهمال المنصب، وفقا للتنظيم المعمول به.

### الفصل الثالث

#### تنظيم انتخابات ممثلي الموظفين

**المادة 22 :** ما عدا في حالة حل اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه، تجري انتخابات ممثلي الموظفين، قبل أربعة (4) أشهر على الأكثر وشهرين (2)، على الأقل، من تاريخ انتهاء عهدة الأعضاء الحاليين.

يحدد تاريخ الاقتراع من طرف السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية، وتنشر قبل هذا التاريخ في أماكن العمل وبأي وسيلة مناسبة أخرى.

**المادة 23 :** يعد ناخبين، بعنوان لجنة إدارية متساوية الأعضاء، الموظفون في وضعية القيام بالخدمة أو الانتداب، المنتمون إلى الرتبة أو السلك الذي سيتم تمثيله في هذه اللجنة.

يعد ناخبين في إدارتهم الأصلية، الموظفون المتواجدون في وضعية انتداب، بعنوان اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المؤهلة إزاءهم.

**المادة 24 :** تضبط قائمة الناخبين المدعويين إلى التصويت، بعنوان لجنة إدارية متساوية الأعضاء، بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من طرف السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية.

يمكن توزيع الناخبين على فروع اقتراع، لتأدية العمليات الانتخابية.

يجب أن يتم قفل قائمة الناخبين ونشرها قبل عشرين (20) يوما، على الأقل، من التاريخ المحدد للاقتراع.

يرفق عدد المقاعد المطلوب شغلها لكل لجنة إدارية متساوية الأعضاء بقائمة الناخبين، وتنشر حسب الشروط نفسها.

**المادة 25 :** يجب أن تتضمن القائمة الانتخابية بالنسبة لكل موظف :

- الاسم واللقب،

- تاريخ التوظيف،

- رتبة الانتماء،

- الوظيفة، والمصلحة التابع لها.

**المادة 26 :** يمكن أي موظف، لم يدون اسمه في قائمة الناخبين أن يقدم، كتابيا، إلى السلطة التي لها صلاحية التعيين طلب تسجيل، في أجل ثلاثة (3) أيام عمل، ابتداء من تاريخ نشر هذه القائمة.

وتبت السلطة المعنية في الطلبات فوراً.

**المادة 27 :** لا تقبل أي مراجعة لقائمة الناخبين، بعد تاريخ الإقفال المحدد في الفقرة 3 من المادة 24 أعلاه، إلا إذا طرأ تعديل في وضعية الموظفين بعد هذا التاريخ، يكون ساريا في أقصى حد عشية الاقتراع، يؤدي إلى اكتساب أو فقدان صفة الناخب.

**المادة 18 :** لا يمكن أي عضو في اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء المتوقع تسجيله في جدول الترقيّة في الدرجات أو في قائمة التأهيل للترقيّة إلى رتبة أعلى، المشاركة في مداوات اللجنة.

وزيادة على ذلك، لا يمكن أحد أعضاء لجنة إدارية متساوية الأعضاء حضور اجتماعها إذا كانت هذه اللجنة بصدد إبداء رأي يخصه بصفة فردية.

**المادة 19 :** لا تصح مداوات اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، إلا بحضور ثلاثة أرباع (4/3) أعضائها، على الأقل.

عند عدم اكتمال هذا النصاب، يستدعى من جديد أعضاء اللجنة خلال أجل ثمانية (8) أيام، ويصح، عندئذ، اجتماعها إذا حضر نصف عدد أعضائها.

**المادة 20 :** عند نهاية كل اجتماع للجنة الإدارية المتساوية الأعضاء، يحرّر محضر مداوات مفصل، ويمضى من طرف كل الأعضاء الحاضرين، ويسجل في دفتر مرقم ومؤشر من طرف السلطة المعنية.

يجب على أعضاء اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء إمضاء محضر المداوات، وينبغي تسجيل التحفظات المحتملة لكل عضو.

تسري قرارات اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المجتمعة كمجلس تأسيسي، ابتداء من تاريخ إمضاء محضر الاجتماع، وتبلغ كتابيا للموظف المعني في أجل ثمانية (8) أيام، ابتداء من تاريخ هذا الاجتماع.

**المادة 21 :** يمكن حل اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية، بعد أخذ رأي السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، خصوصا في الحالات الآتية :

- إلغاء أو إعادة تنظيم المؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية،

- عندما يطرأ تعديل على هيكله السلك أو الرتبة،

- زوال السلك أو الرتبة المعنية،

- عند حل النقابة أو النقابات الممثلة لدى اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء،

- عندما لا يتمكن الأعضاء المنتخبون ومستخلفوهم من حضور الاجتماعات، لأي سبب كان،

- عند رفض الأعضاء حضور اجتماعات اللجنة أو رفض الإمضاء على المحاضر المتعلقة بها.

ويتم، عندئذ، تكوين لجنة جديدة في أجل شهرين (2)، حسب الشروط المحددة، بموجب هذا المرسوم.

**المادة 34 :** لا يمكن إيداع أي قائمة أو تعديلها بعد التاريخ المحدد لإيداع القوائم، إلا في حالة التعديل المطلوب من طرف الإدارة بعد إجراء المراجعة وفقا لأحكام المادة 33 أعلاه.

في حالة عدم إجراء التعديلات، وإذا تبين أن مترشحا أو عدة مترشحين مسجلين في إحدى القوائم غير قابلين للترشح، تعتبر القائمة المعنية غير مقبولة نهائيا.

يجب أن تتم المراجعة في أجل الثلاثة (3) أيام عمل الموالية لتاريخ إيداع القوائم، ويجب أن يتم التعديل أو التعديلات في أجل خمسة (5) أيام عمل ابتداء من تاريخ انقضاء الأجل الأول.

لا يمكن تعديل أي قائمة بعد انقضاء أجل الخمسة (5) أيام المحددة أعلاه.

**المادة 35 :** في حالة عدم وجود المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا لدى مؤسسة أو إدارة عمومية، أو في حالة عدم إيداعها لقائمة مترشحين في التاريخ المحدد للإيداع، يمكن الموظفين الذين تتوفر فيهم شروط الترشح أن يقدموا تصريحاً بالترشح مضمي من طرفهم، إلى السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية.

يحدد تاريخ جديد للاقتراع بموجب قرار أو مقرر من طرف السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية وينشر في أماكن العمل وبأي وسيلة ملائمة.

تعد السلطة المعنية، بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، قائمة وحيدة للمترشحين، وفقا لأحكام المادة 31 أعلاه، على الأقل، خلال الخمسة عشر (15) يوما قبل التاريخ المحدد للاقتراع.

يجب أن تتضمن القائمة المذكورة أعلاه، اسم الموظف المؤهل لتمثيل المترشحين في جميع العمليات الانتخابية.

**المادة 36 :** تنشر القوائم المعدة حسب الشروط المحددة بموجب هذا الفصل، فورا، في كل أماكن العمل وبأي وسيلة أخرى ملائمة.

**المادة 37 :** لتأدية العمليات الانتخابية، يحدث بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية، مكتب تصويت مركزي لكل لجنة إدارية متساوية الأعضاء يراد تكوينها.

كما يمكن تكوين مكاتب تصويت ملحقة على مستوى فروع الاقتراع المنصوص عليها في المادة 24 أعلاه.

**المادة 38 :** يضم مكتب التصويت المركزي، وعند الاقتضاء، مكاتب التصويت الملحقة، رئيسا وكاتبا، غير مرشحين، تعينهما السلطة التي لها صلاحية التعيين، من بين موظفي المؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية، وكذا الموظفين مندوبي القوائم.

**المادة 39 :** تجرى العمليات الانتخابية علانية في محلات الإدارة المعنية، وخلال أوقات العمل.

وفي هذه الحالة، يقرر التسجيل أو الشطب، في أجل أقصاه عشية الاقتراع، من طرف السلطة التي لها صلاحية التعيين، إما بمبادرة منها، أو بطلب من المعني، ويبلغ في الحين إلى علم الموظفين عن طريق الإلصاق أو بكل وسيلة أخرى مناسبة، إلا أن هذه التعديلات لا تؤثر على عدد المقاعد المطلوبة شغلها.

**المادة 28 :** يمكن أن يترشح، بعنوان لجنة إدارية متساوية الأعضاء، الموظفون الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للتسجيل في قائمة الناخبين لهذه اللجنة.

غير أنه، لا يمكن انتخاب الموظفين الذين هم في عطلة مرضية طويلة المدة ولا الذين كانوا محل إجراء توقيف تحفظي أو الذين تم تنزيلهم في الرتبة.

**المادة 29 :** لا يمكن المتربص الترشح للجنة إدارية متساوية الأعضاء، غير أنه يمكنه المشاركة في انتخاب ممثلي الموظفين المنتميين إلى الرتبة التي من المقرر ترسيمه فيها.

**المادة 30 :** مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في القوانين الأساسية الخاصة، يقدم المترشحون لعهدا انتخابية لتمثيل الموظفين على مستوى اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، الذين تتوفر فيهم شروط التأهيل، من طرف المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

لا يمكن كل منظمة نقابية أكثر تمثيلا أن تقدم لإقامة مترشحين واحدة بعنوان لجنة إدارية متساوية الأعضاء.

لا يمكن أن يقدم نفس المترشح في عدة قوائم بعنوان نفس اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء.

**المادة 31 :** يجب أن تحتوي قوائم المترشحين للانتخابات عددا من الأسماء يساوي عدد مقاعد الممثلين الدائمين والإضافيين، المطلوب شغلها طبقا لأحكام المادة 7 أعلاه.

**المادة 32 :** يجب إيداع قوائم المترشحين للجان الإدارية المتساوية الأعضاء لدى الإدارة، من طرف المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا، قبل عشرين (20) يوما، على الأقل، من التاريخ المحدد للاقتراع.

يجب أن يرد في كل قائمة اسم الموظف المترشح مندوب القائمة، المؤهل لتمثيلها في جميع العمليات الانتخابية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يرفق إيداع كل قائمة للمترشحين بتصريح ترشح مضمي من طرف كل مترشح، وأن يكون محل وصل استلام يسلم إلى الموظف مندوب القائمة.

**المادة 33 :** إذا تبين للإدارة، بعد مراجعة قوائم المترشحين، أن قائمة لا تستوفي الشروط المحددة في أحكام هذا المرسوم، تسلم لمندوب القائمة المعنية، مقرر معللا يقضي بعدم قبولها.

**المادة 46 :** عندما يكون عدد المصوتين خلال الاقتراع الأول أقل من نصف عدد الناخبين، يعد محضر قصور لهذا الغرض، ويتم، عندئذ، إجراء دور ثانٍ للانتخابات.

ينظم الدور الثاني للانتخابات، حسب الشروط المحددة بالنسبة للحالة المنصوص عليها في المادة 35 أعلاه، في أجل لا يتعدى خمسة وثلاثين (35) يوما، ابتداء من تاريخ أول اقتراع.

وتصح، حينئذ، الانتخابات مهما يكن عدد المصوتين.

## الباب الثاني

### لجان الطعن

#### الفصل الأول

#### التنظيم والتشكيلة

**المادة 47 :** تكون لجان الطعن، لدى كل وزير أو وال وكذا لدى أي مسؤول مؤهل بالنسبة لبعض المؤسسات والإدارات العمومية لكل مجموعة أسلاك موظفين تتساوى مستويات تأهيلهم (أ، ب، ج أو د) كما هو منصوص عليه في المادة 8 من الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه.

غير أنه، يمكن تكوين لجنة طعن مشتركة بين عدة مجموعات من أسلاك الموظفين، عندما لا تسمح التعدادات، بتكوين لجنة خاصة بكل مجموعة.

**المادة 48 :** تُكوّن لجان الطعن، حسب الحالة، بموجب قرار أو مقرر من الوزير أو الوالي أو المسؤول المؤهل بالنسبة لبعض المؤسسات أو الإدارات العمومية المعنية.

ترسل نسخة من قرار أو مقرر التكوين، مرفقة بمحاضر العمليات الانتخابية، إلى مصالح السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية في أجل العشرة (10) أيام التي تلي إمضاءها.

**المادة 49 :** تتكون لجان الطعن من سبعة (7) أعضاء دائمين من ممثلي الإدارة وسبعة (7) أعضاء دائمين من ممثلي الموظفين وأعضاء إضافيين يتساوون في العدد مع الأعضاء الدائمين.

**المادة 50 :** يراعى، عند تكوين لجنة الطعن لدى الوالي، تمثيل عدة أسلاك من الموظفين. ولا يمكن تكوينها من ممثلين مرسومين لسلك واحد.

**المادة 51 :** تحدد عهدة أعضاء لجان الطعن بثلاث (3) سنوات.

يمكن تقليص أو تمديد مدة العهدة، استثنائيا، وفق الشروط المحددة في الفقرة الأولى و2 من المادة 8 أعلاه.

يكون التصويت بالاقتراع السري في ظرف أو بالمراسلة أو عن طريق البريد الإلكتروني، حسب كفاءات تحدّد بموجب تعليمات من السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

توضع تحت تصرف الناخب، يوم الاقتراع، أوراق تصويت يتم إعدادها حسب نموذج تحدده الإدارة.

تسلّم أوراق التصويت والأظرفة بالعدد الكافي إلى رئيس كل مكتب تصويت مركزي، أو، عند الاقتضاء، مكتب تصويت ملحق.

**المادة 40 :** يختار الناخبون مرشحهم من بين الأسماء الواردة في قائمة أو قوائم المترشحين.

**المادة 41 :** يقوم أعضاء مكتب التصويت المركزي بفرز أصوات الاقتراع.

في حالة إحداث مكتب تصويت ملحق، ترسل جميع الأصوات المحصل عليها في هذا المكتب، في ظرف مغلق من طرف رئيسه إلى مكتب التصويت المركزي.

**المادة 42 :** يحدد مكتب التصويت المركزي :

- العدد الإجمالي للمصوتين،
- العدد الإجمالي للأصوات المعبر عنها،
- عدد الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح،
- العدد الإجمالي للأوراق الملغاة.

**المادة 43 :** لا تعتبر الأوراق الملغاة أصواتًا معبرًا عنها عند الفرز.

تعتبر ملغاة، الأصوات المعبر عنها بالأوراق الممزقة أو التي تتضمن أية علامة، وكذا الأظرفة التي لا تتضمن أية ورقة أو تضم عدة أوراق.

**المادة 44 :** تعد قائمة المترشحين الدائمين والإضافيين المنتخبين، حسب الترتيب التنافسي لعدد الأصوات التي حصل عليها كل واحد منهم، في حدود عدد المقاعد المطلوب شغلها لكل لجنة إدارية متساوية الأعضاء.

عندما يتحصل مترشحان أو عدة مترشحين على نفس عدد الأصوات، يتم اعتماد الأقدمية في الرتبة والأقدمية العامة للفصل بينهم.

**المادة 45 :** يُعدّ مكتب التصويت المركزي محضرا عن العمليات الانتخابية، ويرسل، في الحال، إلى السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية، التي تؤكد نتائج الانتخاب وتعلن بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، قائمة المترشحين المصرح بانتخابهم دائمين وإضافيين، في حدود عدد المقاعد المطلوب شغلها.

تنشر القائمة المذكورة أعلاه، في أماكن العمل وبكل وسيلة أخرى ملائمة.

إذا لم تجتمع لجنة الطعن أو لم تبد رأيها في الأجل المحدد في الفقرة الأولى أعلاه، لسبب ما، يمكن إنهاء حالة التوقيف المحتمل للموظف. وفي هذه الحالة، يعاد إدماج الموظف في وظيفته ويسترجع كامل حقوقه وتبقى العقوبة المسلطة عليه موقوفة حتى تصدر لجنة الطعن قرارها في قضيته. غير أنه، لا يمكنه استرجاع الجزء الذي خصم من راتبه إلا بعد صدور قرار لجنة الطعن.

**المادة 56 :** تختص لجان الطعن المكونة لدى الوزراء أو المسؤولين المؤهلين لبعض المؤسسات والإدارات العمومية، بالنظر في الطعون المرفوعة من طرف الموظفين التابعين للإدارات المركزية والمؤسسات والإدارات العمومية سالفة الذكر، وكذا المؤسسات العمومية التابعة لها.

**المادة 57 :** تختص لجان الطعن المكونة لدى الولاية، بالنظر في الطعون المقدمة من طرف موظفي المصالح غير الممركزة للدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية التي هي تحت وصاية قطاع وزاري متواجد على مستوى الولايات.

دون الإخلال بأحكام الفقرة الأولى أعلاه، يخضع الموظفون المنتمون لأسلاك الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين، لاختصاص لجنة الطعن المكونة لدى الوزير المعني.

**المادة 58 :** ترأس لجنة الطعن السلطة الموضوعة على مستواها أو ممثلها المعين لهذا الغرض.

يتولى الكتابة ممثل عن الإدارة لا يكون عضواً في لجنة الطعن.

**المادة 59 :** تُعد كل لجنة طعن نظامها الداخلي طبقاً للنظام الداخلي النموذجي المحدد بموجب قرار من السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

تتم الموافقة على النظام الداخلي بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من قبل الوزير أو الوالي أو المسؤول المؤهل لبعض المؤسسات أو الإدارات العمومية المعنية.

**المادة 60 :** تجتمع لجان الطعن، بناءً على استدعاء من رئيسها، وتبدي رأيها بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين.

إذا تم اللجوء إلى التصويت، يكون هذا التصويت بالاقتراع السري، ويجب أن يشارك فيه جميع أعضاء اللجنة، وفي حالة تساوي عدد الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحاً.

عند تجديد لجان الطعن، يباشر الأعضاء الجدد مهامهم ابتداءً من تاريخ انتهاء عهدة الأعضاء الذين يخلفونهم.

غير أنه، يمكن عضواً ممثلاً عن الموظفين في لجنة الطعن، أن يحتفظ بعضويته في هذه اللجنة إلى غاية نهاية العهدة، ولو انتهت عهده في اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء.

**المادة 52 :** إذا انقطعت عضوية أحد الأعضاء الدائمين في لجنة طعن قبل انقضاء عهده، لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة 9 أعلاه، تنتهي به المهام التي عين أو انتخب من أجلها، يعين مكانه خلفه الإضافي عضواً دائماً إلى غاية تجديد هذه اللجنة.

**المادة 53 :** يعين ممثلو الإدارة الدائمون والإضافيون في لجان الطعن، حسب الحالة، بموجب قرار من الوزير أو الوالي، أو بمقرر من المسؤول المؤهل بالنسبة لبعض المؤسسات أو الإدارات العمومية المعنية، في أجل الخمسة عشر (15) يوماً الموالية لإعلان نتائج انتخابات ممثلي الموظفين.

يعين ممثلو الإدارة في لجان الطعن من بين الموظفين المنتمين إلى الفوج (أ) والمؤهلين لمعالجة المسائل التي تندرج ضمن اختصاصات لجان الطعن.

ينتخب ممثلو الموظفين طبقاً لأحكام هذا المرسوم.

## الفصل الثاني

### الصلاحيات والسير

**المادة 54 :** تكلف لجان الطعن بالبث في طعون الموظفين، المتعلقة بالقرارات المتضمنة عقوبات تأديبية من الدرجة الثالثة أو الرابعة، الصادرة عن اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء والمرفوعة في أجل أقصاه شهر (1) واحد ابتداءً من تاريخ الإخطار بالقرار التأديبي.

يترتب على الطعن المرفوع في الأجل المحدد في الفقرة أعلاه، أثر تعليق العقوبة الصادرة.

**المادة 55 :** يتعين على لجنة الطعن أن تصدر قرارها برأي معلل في أجل أقصاه خمسة وأربعون (45) يوماً، ابتداءً من تاريخ إخطارها، قصد إلغاء أو تثبيت أو تعديل القرارات المتضمنة العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة 54 أعلاه.

يسري قرار لجنة الطعن ابتداءً من تاريخ اجتماعها.

**المادة 66 :** يعد ناخبين في لجنة الطعن، ممثلو الموظفين المنتخبين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المعنية.

**المادة 67 :** تضبط قائمة الناخبين في لجان الطعن بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من الوزير أو الوالي أو المسؤول المؤهل لبعض المؤسسات أو الإدارات العمومية المعنية، وتنتشر في أماكن العمل وبكل وسيلة أخرى ملائمة، قبل عشرين (20) يوما، على الأقل، من التاريخ المحدد للاقتراع.

يمكن توزيع الناخبين المعنيين على فروع اقتراع.

يجب أن تتضمن قائمة الناخبين، زيادة على العناصر الواردة في المادة 25 أعلاه، تسمية الإدارة التي ينتمي إليها الموظف المعني.

**المادة 68 :** يمكن كل ممثل للموظفين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المعنية، لم يرد اسمه في قائمة الناخبين، أن يقدم طلبا كتابيا للتسجيل حسب الحالة، للوزير أو الوالي أو المسؤول المؤهل لبعض المؤسسات أو الإدارات العمومية المعنية، خلال أجل ثلاثة (3) أيام عمل ابتداء من تاريخ نشر هذه القائمة.

وتبت السلطة المعنية في الطلبات الواردة إليها فورا.

**المادة 69 :** يمكن أن يترشح بعنوان لجنة طعن، ممثلو الموظفين المنتخبين بصفة دائمين، في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المعنية.

يمكن الموظفين المستوفين شروط الترشح أن يقدموا تصريحًا بالترشح ممضى من طرفهم إلى السلطة المؤهلة .

**المادة 70 :** تعد قائمة المترشحين للجان الطعن بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من الوزير أو الوالي أو المسؤول المؤهل لبعض المؤسسات أو الإدارات العمومية المعنية وتنتشر في أماكن العمل وبكل وسيلة أخرى ملائمة قبل خمسة عشر (15) يوما، على الأقل، من التاريخ المحدد للاقتراع.

يجب أن تتضمن القائمة سألقة الذكر عددا من الأسماء يساوي عدد مقاعد الممثلين الدائمين والمستخلفين، المطلوب شغلها، وفقا لأحكام المادة 49 أعلاه.

تتم الإشارة في القائمة المذكورة أعلاه إلى سلك وإدارة انتماء المترشح.

**المادة 71 :** لتأدية العمليات الانتخابية، يحدث بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من الوزير أو الوالي أو المسؤول المؤهل لبعض المؤسسات أو الإدارات العمومية المعنية، مكتب تصويت مركزي لكل لجنة يراد تكوينها.

لا يمكن الأعضاء الإضافيين حضور الاجتماعات إلا عند استخلاف الأعضاء الدائمين في حالة حدوث مانع مبرر.

**المادة 61 :** لا يمكن عضوا في لجنة الطعن حضور الاجتماع، إذا كانت هذه اللجنة بصدد إبداء رأي في مسألة تخصه بصفة فردية.

**المادة 62 :** لا تصح مداوات لجان الطعن إلا بحضور ثلاثة أرباع (4/3) أعضائها، على الأقل.

عند عدم اكتمال هذا النصاب، يستدعى من جديد أعضاء اللجنة، في أجل ثمانية (8) أيام ويصح، عندئذ، اجتماعها إذا حضر نصف أعضائها.

**المادة 63 :** يحزر عند نهاية كل اجتماع للجنة الطعن محضر مداوات ويمضى من طرف كل الأعضاء الحاضرين ويسجل في دفتر مرقم ومؤشر عليه.

**المادة 64 :** يمكن حل لجنة الطعن، بعد رأي السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من الوزير أو الوالي أو المسؤول المؤهل بالنسبة لبعض المؤسسات أو الإدارات العمومية المعنية، خصوصا في الحالات الآتية :

- إلغاء أو إعادة تنظيم المؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية،

- حل النقابة أو النقابات الممثلة في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء،

- عندما لا يتمكن الأعضاء المنتخبون ومستخلفوهم من حضور الاجتماعات، لأي سبب كان، أو عند رفض الأعضاء حضور اجتماعات اللجنة أو رفض إمضاء محاضرها.

ويتم، عندئذ، تكوين لجنة جديدة في أجل شهرين (2)، حسب الشروط المحددة بموجب هذا المرسوم.

### الفصل الثالث

#### تنظيم انتخابات ممثلي الموظفين

**المادة 65 :** ما عدا في حالة حل لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة 64 أعلاه، تجرى انتخابات ممثلي الموظفين في أجل شهرين (2) على الأقل، قبل تاريخ انتهاء عضوية الأعضاء الحاليين.

يحدد تاريخ الاقتراع بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من الوزير أو الوالي أو المسؤول المؤهل بالنسبة لبعض المؤسسات أو الإدارات العمومية المعنية، وينشر في أماكن العمل وبكل وسيلة أخرى ملائمة.



غير أنه، يمكن المؤسسات والإدارات العمومية ذات التسيير المركزي للمسار المهني لموظفيها والتي تتوفر على مصالح على المستوى الجهوي و/أو المحلي، تكوين لجان تقنية لدى هذه المصالح، إذا اقتضت ذلك الشروط العامة للعمل، وإذا سمحت التعدادات بذلك.

**المادة 77 :** يمكن تكوين لجنة تقنية مشتركة بين عدة مؤسسات أو إدارات عمومية عندما تكون تابعة لنفس الدائرة الوزارية أو متواجدة في نفس المقر الإداري.

**المادة 78 :** تُكوّن اللجان التقنية، حسب الحالة، بموجب قرار أو مقرر من السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية.

عندما تكون لجنة تقنية مشتركة بين عدة مؤسسات وإدارات عمومية، طبقاً لأحكام المادة 77 أعلاه، تُكوّن هذه اللجنة، حسب الحالة، بموجب قرار أو مقرر من السلطة الوصية المعنية، أو بموجب قرار أو مقرر مشترك بين السلطات التي لها صلاحية التعيين في المؤسسات والإدارات العمومية المعنية.

يحدد القرار أو المقرر المشترك، المنصوص عليه في الفقرة أعلاه، السلطة التي توضع على مستواها هذه اللجنة التقنية، والتي تلزم بضمان تسييرها.

ترسل نسخة من قرار أو مقرر التكوين، مرفقة بمحاضر العمليات الانتخابية لمصالح السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، في أجل العشرة (10) أيام التي تلي إمضاءها.

**المادة 79 :** تتضمن اللجان التقنية عدداً متساوياً من ممثلي الإدارة والممثلين المنتخبين للموظفين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المعنية.

وتتشكل من أعضاء دائمين وأعضاء إضافيين يتساوون في العدد مع الأعضاء الدائمين.

**المادة 80 :** يحدد عدد أعضاء ممثلي الموظفين وممثلي الموظفين المنتخبين لدى اللجان التقنية، كما يأتي :

- عضوان (2) دائمان وعضوان (2) إضافيان بعنوان الإدارة وعدد مساوٍ بعنوان ممثلي الموظفين المنتخبين، عندما يكون عدد موظفي المؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية يقل عن مائة (100)،

- ثلاثة (3) أعضاء دائمين وثلاثة (3) أعضاء إضافيين بعنوان الإدارة، وعدد مساوٍ بعنوان ممثلي الموظفين المنتخبين، عندما يكون عدد موظفي المؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية يساوي أو يفوق مائة (100) ويقل عن خمسمائة (500)،

- أربعة (4) أعضاء دائمين وأربعة (4) أعضاء إضافيين بعنوان الإدارة، وعدد مساوٍ بعنوان ممثلي الموظفين

يمكن إحداث مكاتب تصويت ملحقة على مستوى فروع الاقتراع المذكورة في المادة 67 أعلاه.

تتضمن تشكيلة مكتب التصويت المركزي، وعند الاقتضاء، مكاتب التصويت الملحقة، رئيساً وكاتباً معينين من قبل السلطة المؤهلة.

**المادة 72 :** تنظم العمليات الانتخابية وفرز أصوات الاقتراع حسب نفس الكيفيات المنصوص عليها في المواد 39 إلى 43 أعلاه.

**المادة 73 :** يتم إعداد قائمة المترشحين المنتخبين الدائمين والإضافيين من طرف المكتب حسب الترتيب التنازلي لعدد الأصوات المحصل عليها من طرف كل واحد منهم مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة 50 أعلاه. عندما يتحصل مترشحان أو عدة مترشحين على نفس عدد الأصوات، يتم اعتماد الأقدمية في الرتبة أو الأقدمية العامة في الفصل بينهم.

**المادة 74 :** يحرر محضر العمليات الانتخابية من طرف مكتب التصويت المركزي ويرسل فوراً، حسب الحالة، إلى الوزير أو الوالي أو المسؤول المؤهل لبعض المؤسسات أو الإدارات العمومية المعنية، الذي يؤكد نتائج الانتخاب ويعلن بموجب قرار أو مقرر، قائمة المترشحين المصرح بانتخابهم دائمين وإضافيين في حدود عدد المقاعد المطلوب شغلها.

يجب أن تنشر القائمة المذكورة أعلاه، في أماكن العمل للمؤسسات والإدارات العمومية المعنية، وبكل وسيلة أخرى ملائمة.

**المادة 75 :** عندما يكون عدد المصوتين في الاقتراع الأول أقل من نصف عدد الناخبين، يحرر محضر قصور بذلك ويتم، عندئذ، إجراء دور ثانٍ للانتخابات.

ينظم الدور الثاني للانتخابات في أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوماً ابتداءً من تاريخ أول اقتراع.

وتصح، حينئذ، الانتخابات مهما يكن عدد المصوتين.

## الباب الثالث

### اللجان التقنية

#### الفصل الأول

#### التنظيم والتشكيلة

**المادة 76 :** تكون لدى المؤسسات أو الإدارات العمومية لجان تقنية.

وبهذه الصفة، تستشار على وجه الخصوص :

**\* في مجال ظروف العمل :**

- مشروع النظام الداخلي للمؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية،
- المسائل المتعلقة بالظروف العامة للعمل،
- تنظيم وسير المصالح، لاسيما فيما يخص كل تدبير يتعلق بتحديث مناهج وتقنيات العمل وتأثيرها على الموظفين.

**\* في مجال النظافة والأمن :**

- المسائل المتعلقة بالتدابير العامة للأمن في أماكن العمل،
- المسائل المتعلقة بالنظافة، لاسيما كل التدابير المتعلقة بنظافة المباني وتوابعها،
- الإعلام والتحسيس في مجال النظافة والأمن.

**المادة 86 :** تتلقى اللجان التقنية من المؤسسات والإدارات العمومية التي تم تنصيبها لديها، حصيلة سنوية عن حالة تطبيق التدابير التنظيمية المتعلقة بالمسائل التي تدخل ضمن اختصاصاتها، وتناقش اللجان التقنية هذه الحصيلة.

**المادة 87 :** عندما تؤسس لجنة تقنية مشتركة بين مؤسسات وإدارات عمومية تابعة لنفس الدائرة الوزارية، فإن هذه اللجنة تكون مختصة بدراسة كل المسائل التي تخص الدائرة الوزارية المعنية.

عند تأسيس لجنة تقنية مشتركة، طبقا لأحكام المادة 77 أعلاه، وإذا كانت المسألة مشتركة بين مؤسسات وإدارات عمومية متواجدة في نفس المقر الإداري، تختص هذه اللجنة وحدها بدراسة المسائل التي تهم هذه المؤسسات والإدارات العمومية.

**المادة 88 :** تُرأس اللجان التقنية من طرف السلطة التي توضع على مستواها أو ممثلها الذي يختار من بين الأعضاء ممثلي الإدارة. ويتولى الكتابة موظف يعيّن من قبل الإدارة.

**المادة 89 :** تُعَدُّ كل لجنة تقنية نظامها الداخلي طبقا للنظام الداخلي النموذجي المحدد بموجب قرار من السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

يحدد النظام الداخلي سير اللجنة التقنية ويوافق عليه، حسب الحالة، بموجب قرار أو مقرر من السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية.

المنتخبين، عندما يكون عدد موظفي المؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية يساوي أو يفوق خمسمائة (500) ويقل عن ألف (1000)،

- خمسة (5) أعضاء دائمين وخمسة (5) أعضاء إضافيين بعنوان الإدارة، وعدد مساوٍ بعنوان ممثلي الموظفين المنتخبين، عندما يكون عدد موظفي المؤسسة أو الإدارة العمومية المعنية يساوي أو يفوق ألفا (1000).

**المادة 81 :** تحدد مدة عهدة أعضاء اللجان التقنية بثلاث (3) سنوات.

يمكن، بصفة استثنائية، تقليص أو تمديد العهدة حسب الشروط المحددة في الفقرة الأولى والثانية من المادة 8 أعلاه.

عند تجديد اللجنة التقنية، يباشر الأعضاء الجدد مهامهم عند تاريخ انتهاء عهدة الأعضاء الذين يخلفونهم.

**المادة 82 :** إذا انقطعت عضوية أحد الأعضاء الدائمين في لجنة تقنية، قبل انقضاء عهده، لأحد الأسباب المذكورة في المادة 9 أعلاه، تنتهي به المهام التي عيّن أو انتخب من أجلها، ويعيّن مكانه مستخلفه عضوا دائما إلى غاية تجديد هذه اللجنة.

**المادة 83 :** يعين ممثلو الإدارة الدائمون والإضافيون في اللجان التقنية بموجب قرار أو مقرر من طرف السلطة التي لها سلطة التعيين المعنية، خلال الخمسة عشر (15) يوما الموالية لإعلان نتائج انتخابات ممثلي الموظفين.

ينتخب ممثلو الموظفين في اللجان التقنية وفقا لأحكام هذا المرسوم.

**المادة 84 :** يعيّن الأعضاء ممثلو الإدارة في اللجان التقنية من بين موظفي المؤسسات والإدارات العمومية المعنية المنتميين، على الأقل، إلى رتبة من المجموعة "أ" الذين يثبتون مؤهلات أكيدة لدراسة المسائل التي تدخل ضمن اختصاصات اللجان التقنية.

يكون مسؤول تسيير الوسائل عضوا من أعضاء الإدارة.

## الفصل الثاني

### الصلاحيات والسير

**المادة 85 :** طبقا لأحكام المادة 70 من الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمذكور أعلاه، تضطلع اللجان التقنية بالمسائل المتعلقة بالقواعد العامة للعمل وكذا النظافة والأمن داخل المؤسسات والإدارات العمومية التي تؤسس لديها.

**المادة 96 :** تعد قائمة المترشحين للجان التقنية بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية، وتُنشر في أماكن العمل وبكل وسيلة ملائمة قبل خمسة عشر (15) يوما، على الأقل، من التاريخ المحدد للاقتراع.

يجب أن تتضمن القائمة سالفه الذكر عددا من الأسماء يساوي عدد مقاعد الممثلين الدائمين والمستخلفين المطلوب شغلها، وفقا لأحكام المادة 80 أعلاه.

**المادة 97 :** لتأدية العمليات الانتخابية، يحدث بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية مكتب تصويت مركزي لكل لجنة تقنية يراد تكوينها.

كما يمكن، تكوين مكاتب تصويت ملحقة على مستوى فروع الاقتراع المنصوص عليها في المادة 93 أعلاه.

تتضمن تشكيلة مكتب التصويت المركزي، وعند الاقتضاء، مراكز التصويت الملحقة رئيسا وكاتبين معينين من طرف السلطة المعنية.

**المادة 98 :** تنظم العمليات الانتخابية للاقتراع وكذا كفاءات الإعلان عن النتائج، حسب نفس الأشكال المنصوص عليها في المواد 39 إلى 45 أعلاه.

**المادة 99 :** عندما يكون عدد الناخبين في الاقتراع الأول أقل من النصف، يتم تنظيم دور ثانٍ للانتخابات حسب الكفاءات المنصوص عليها في المادة 75 أعلاه.

## الباب الرابع

### أحكام انتقالية ونهائية

**المادة 100 :** يجب على المؤسسات والإدارات العمومية أن توفر لهيئات المشاركة والاطعن كل الوثائق والمستندات اللازمة لممارسة مهامها.

يجب على أعضاء هيئات المشاركة والاطعن وكذا كاتب الجلسة، الالتزام باحترام السر المهني، بخصوص جميع الوقائع والوثائق التي اطلعوا عليها بحكم صفتهم.

**المادة 101 :** لا يترتب على صفة العضوية في إحدى هيئات المشاركة والاطعن، الحق في أي راتب، غير أنه يمكن دفع مصاريف النقل والإقامة إلى المعنيين، حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به.

**المادة 102 :** تبقى اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء ولجان الطعن التي لم تنته عهدها عند تاريخ نشر هذا المرسوم، سارية إلى غاية انقضاء عهدها.

**المادة 90 :** يمكن حل لجنة تقنية، بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية، خصوصا في الحالات المذكورة في المادة 64 أعلاه.

ويتم، عندئذ، تشكيل لجنة تقنية جديدة في أجل شهرين (2)، حسب الشروط المحددة بموجب هذا المرسوم.

## الفصل الثالث

### تنظيم انتخابات ممثلي الموظفين

**المادة 91 :** يجب وضع اللجان التقنية في أجل شهرين (2)، بعد انتخاب أعضاء اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

ما عدا في حالة حل لجنة تقنية منصوص عليها في المادة 90 أعلاه، تجري انتخابات تجديد عضوية ممثلي الموظفين في اللجان التقنية قبل شهرين (2)، على الأقل، من انتهاء عهدة عضوية الأعضاء الحاليين.

يحدد تاريخ الاقتراع من طرف السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية، وينشر في أماكن العمل وبكل وسيلة ملائمة.

**المادة 92 :** يعد ناخبين في لجنة تقنية، ممثلو الموظفين المنتخبين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المعنية.

**المادة 93 :** تعد قائمة الناخبين في لجنة تقنية، بموجب قرار أو مقرر، حسب الحالة، من السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية، وتُنشر في أماكن العمل وبكل وسيلة ملائمة، قبل عشرين (20) يوما على الأقل، من التاريخ المحدد للاقتراع.

يمكن توزيع الناخبين المعنيين على فروع اقتراع.

**المادة 94 :** يمكن كل ممثل للموظفين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المعنية لم يرد اسمه في قائمة الناخبين، أن يقدم طلبا كتابيا للتسجيل إلى السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية، خلال أجل ثلاثة (3) أيام عمل، ابتداء من تاريخ نشر هذه القائمة.

وتبت السلطة المعنية في الطلبات الواردة إليها فورا.

**المادة 95 :** يمكن أن يترشح بعنوان لجنة تقنية، ممثلو الموظفين الذين تم انتخابهم بصفة دائمين في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المعنية.

يمكن الموظفين المستوفين شروط الترشح أن يقدموا تصريحاً بالترشح بذلك ممضى من طرفهم إلى السلطة التي لها صلاحية التعيين المعنية.

**المادة 103 :** تحدد تعليمة من السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، عند الحاجة، كيفيات تطبيق هذا المرسوم.

**المادة 104 :** تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم، لا سيما منها أحكام المرسوم رقم 84-10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 الذي يحدد اختصاص اللجان المتساوية الأعضاء وتشكيلها وتنظيمها وعملها، والرسوم رقم 84-11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 الذي يحدد كيفيات تعيين ممثلين عن الموظفين في اللجان المتساوية الأعضاء.

**المادة 105 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في 4 ذي الحجة عام 1441 الموافق 25 يوليو سنة 2020.

**عبد العزيز جراد**



**DECRETS**

**Décret exécutif n° 20-199 du 4 Dhou El Hidja 1441  
correspondant au 25 juillet 2020 relatif aux  
commissions administratives paritaires,  
commissions de recours et des comités techniques  
dans les institutions et administrations publiques.**

Le Premier ministre,

Vu la Constitution, notamment ses articles 99-4° et 143 (alinéa 2) ;

Vu l'ordonnance n° 06-03 du 19 Jomada Ethania 1427 correspondant au 15 juillet 2006 portant statut général de la fonction publique, notamment son article 73 ;

Vu le décret n° 84-10 du 14 janvier 1984 fixant la compétence, la composition, l'organisation et le fonctionnement des commissions paritaires ;

Vu le décret n° 84-11 du 14 janvier 1984 fixant les modalités de désignation des représentants du personnel aux commissions paritaires ;

Vu le décret présidentiel n° 19-370 du Aouel Jomada El Oula 1441 correspondant au 28 décembre 2019 portant nomination du Premier ministre ;

Vu le décret présidentiel n° 20-163 du Aouel Dhou El Kaâda 1441 correspondant au 23 juin 2020, modifié et complété, portant nomination des membres du Gouvernement ;

Vu le décret exécutif n° 90-99 du 27 mars 1990 relatif au pouvoir de nomination et de gestion administrative, à l'égard des fonctionnaires et agents des administrations centrales, des wilayas et des communes ainsi que des établissements publics à caractère administratif en relevant ;

**Décète :**

Article 1er. — En application des dispositions de l'article 73 de l'ordonnance n° 06-03 du 19 Jomada Ethania 1427 correspondant au 15 juillet 2006, susvisée, le présent décret a pour objet de fixer les règles régissant les commissions administratives paritaires, les commissions de recours et les comités techniques, dans les institutions et administrations publiques.

TITRE I  
**DES COMMISSIONS ADMINISTRATIVES  
PARITAIRES**

Chapitre 1<sup>er</sup>

**Organisation et composition**

Art. 2. — Il est constitué auprès des institutions et administrations publiques, des commissions administratives paritaires, selon le cas, pour chaque grade ou ensemble de grades, pour chaque corps ou ensemble de corps de niveaux de qualification équivalents.

Pour le regroupement de grades ou de corps de niveaux de qualification équivalents, il est tenu compte de la nature des missions de ces grades ou corps, de leurs effectifs, ainsi que de l'organisation et des nécessités du service.

Art. 3. — Lorsque les effectifs des fonctionnaires sont insuffisants pour permettre la constitution de commissions administratives paritaires auprès des institutions et administrations publiques concernées, il peut être constitué, selon les formes prévues à l'article 2 ci-dessus, des commissions communes à plusieurs institutions ou administrations publiques relevant d'un même département ministériel.

Art. 4. — Pour les institutions et administrations publiques dont la gestion de la carrière professionnelle de leurs fonctionnaires est centralisée et disposant de services au niveau régional et/ou local, des commissions administratives paritaires peuvent être constituées selon les formes prévues à l'article 2 ci-dessus, par arrêté ou décision, selon le cas, de l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée, après avis de l'autorité chargée de la fonction publique.

L'arrêté ou la décision, prévus à l'alinéa précédent, fixe les attributions des commissions susvisées.

Art. 5. — Les commissions administratives paritaires sont constituées, selon le cas, par arrêté ou décision de l'autorité ayant pouvoir de nomination auprès de l'institution ou de l'administration publique concernée ou auprès de l'autorité de tutelle.

Art. 6. — Les commissions administratives paritaires sont placées, selon le cas, auprès de l'autorité ayant pouvoir de nomination de l'institution ou de l'administration publique concernée ou auprès de l'autorité de tutelle, le cas échéant.

Les commissions administratives paritaires constituées conformément aux dispositions de l'article 4 ci-dessus, sont placées auprès du responsable du service concerné.

Une ampliation de l'arrêté ou de la décision de constitution, accompagnée des procès-verbaux des opérations électorales, sont transmis aux services de l'autorité chargée de la fonction publique dans un délai de dix (10) jours, suivant leur signature.

Art. 7. — Les commissions administratives paritaires comprennent, un nombre égal, des représentants de l'administration et des représentants élus des fonctionnaires. Elles sont composées de membres titulaires et d'un nombre égal de membres suppléants.

Le nombre des représentants au sein des commissions est fixé comme suit :

— deux (2) membres titulaires et deux (2) membres suppléants au titre de l'administration et un nombre égal au titre des représentants élus des fonctionnaires, lorsque le nombre de fonctionnaires d'un grade ou d'un ensemble de grades, d'un corps ou d'un ensemble de corps, est égal ou supérieur à dix (10) et inférieur à vingt-et-un (21) ;

— trois (3) membres titulaires et trois (3) membres suppléants au titre de l'administration et un nombre égal au titre des représentants élus des fonctionnaires, lorsque le nombre de fonctionnaires d'un grade ou d'un ensemble de grades, d'un corps ou d'un ensemble de corps, est égal à vingt-et-un (21) et inférieur à cent cinquante (150) ;

— quatre (4) membres titulaires et quatre (4) membres suppléants au titre de l'administration et un nombre égal au titre des représentants élus de fonctionnaires, lorsque le nombre de fonctionnaires d'un grade ou d'un ensemble de grades, d'un corps ou d'un ensemble de corps, est égal à cent cinquante (150) et inférieur à cinq cent (500) ;

— cinq (5) membres titulaires et cinq (5) membres suppléants au titre de l'administration et un nombre égal au titre des représentants élus des fonctionnaires, lorsque le nombre de fonctionnaires d'un grade ou d'un ensemble de grades, d'un corps ou d'un ensemble de corps, est égal ou supérieur à cinq cent (500).

L'effectif des fonctionnaires pris en compte pour la détermination du nombre des représentants est apprécié à la date fixée pour la clôture de la liste des électeurs.

Lorsque l'effectif des fonctionnaires auprès d'une institution ou administration publique est inférieur à dix (10), celui-ci est rattaché à la commission administrative paritaire correspondante à leur grade ou à leur corps d'appartenance, instituée auprès de l'administration de tutelle, ou auprès d'une institution ou administration publique relevant d'un même département ministériel.

Art. 8. — Le mandat des membres des commissions administratives paritaires est fixé à trois (3) ans.

La durée du mandat peut être, exceptionnellement, réduite ou prorogée, pour l'intérêt du service, par arrêté ou décision, selon le cas, de l'autorité ayant pouvoir de nomination ou de l'autorité de tutelle concernée, le cas échéant, après avis des services de l'autorité chargée de la fonction publique. Cette réduction ou cette prorogation ne peut excéder une durée de six (6) mois.

Toutefois, dans le cas où la structure d'un grade ou d'un corps se trouve modifiée, il peut être mis fin, sans condition de durée, au mandat des membres des commissions administratives paritaires s'y rapportant, par décision ou arrêté de l'autorité ayant pouvoir de nomination ou de l'autorité de tutelle concernée.

Lors du renouvellement d'une commission administrative paritaire, les nouveaux membres entrent en fonction à la date à laquelle prend fin le mandat des membres auxquels ils succèdent.

Art. 9. — Lorsqu'avant l'expiration de son mandat, un membre titulaire d'une commission administrative paritaire venant par suite de démission, de mise en congé de longue durée, de mise en disponibilité, ou pour toute autre cause, a cessé les fonctions à raison desquelles il a été désigné ou élu ou qui ne réunit plus les conditions exigées par le présent décret pour être membre d'une commission administrative paritaire, son suppléant est désigné titulaire à sa place jusqu'au renouvellement de la commission.

Lorsqu'un représentant des fonctionnaires, membre titulaire change de corps ou de grade, il est remplacé par son suppléant. A défaut de membre suppléant, l'intéressé continue à représenter le grade au titre duquel il a été désigné jusqu'au renouvellement de la commission.

Art. 10. — Sans préjudice des dispositions des statuts particuliers, les représentants de l'administration, titulaires et suppléants au sein des commissions administratives paritaires, sont nommés, selon le cas, par arrêté ou décision de l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée, dans les quinze (15) jours suivant la proclamation des résultats des élections des représentants des fonctionnaires.

Ils sont désignés parmi les fonctionnaires de l'administration concernée appartenant à un grade classé dans le groupe A.

Lorsque dans une même administration le nombre des fonctionnaires appartenant à un grade classé au groupe A est insuffisant, les représentants de l'administration peuvent être désignés parmi les fonctionnaires appartenant à un grade classé dans le groupe B.

Les représentants des fonctionnaires sont élus selon les modalités fixées par le présent décret.

Art. 11. — Le fonctionnaire représentant de l'administration est désigné dans une seule commission administrative paritaire. Toutefois, si l'effectif ne le permet pas, il peut être désigné dans plusieurs commissions.

## Chapitre 2

### Attributions et fonctionnement

Art. 12. — Sous réserves des dispositions des statuts particuliers, les commissions administratives paritaires sont saisies, pour un avis conforme préalable sur les questions se rapportant aux matières suivantes :

- la titularisation du stagiaire ;
- l'avancement d'échelon ;
- la promotion de grade au choix, par voie d'inscription sur liste d'aptitude ;
- l'intégration dans le grade de détachement ;
- la mutation d'office pour nécessité de service ;
- les sanctions disciplinaires du 3<sup>ème</sup> et 4<sup>ème</sup> degré ;
- la réintégration du fonctionnaire révoqué pour abandon de poste, conformément à la réglementation en vigueur.

Art. 13. — Les commissions administratives paritaires sont saisies, pour un avis consultatif, sur les questions se rapportant, notamment aux matières suivantes :

- la modification des proportions applicables aux différents modes de recrutement ;
- les méthodes d'évaluation des fonctionnaires ;
- la note chiffrée contestée par le fonctionnaire dans le cadre de son évaluation ;
- la mise en disponibilité du fonctionnaire pour convenance personnelle ;
- la promotion de grade à titre exceptionnel du fonctionnaire, lorsqu'elle est prévue par le statut particulier le régissant.

Elles sont, également, consultées sur les mouvements périodiques des fonctionnaires dans le cadre de leur mobilité prévue par les statuts particuliers les régissant.

Art. 14. — Les commissions administratives paritaires sont présidées par l'autorité auprès de laquelle elles sont placées ou son représentant.

En cas d'empêchement du président de la commission, l'autorité concernée désigne pour le remplacer un fonctionnaire parmi les représentants titulaires de l'administration au sein de la commission administrative paritaire concernée.

Le secrétariat de la commission est assuré par un représentant de l'administration qui n'est pas membre de la commission.

Art. 15. — Chaque commission administrative paritaire élabore, son règlement intérieur conformément au règlement intérieur-type fixé par arrêté de l'autorité chargée de la fonction publique.

Le règlement intérieur est approuvé, selon le cas, par arrêté ou décision de l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée.

Art. 16. — Les commissions administratives paritaires se réunissent, au moins, deux (2) fois par an.

Elles se réunissent sur convocation de leur président, à son initiative ou à la demande écrite du tiers (1/3), au moins, de leurs membres titulaires.

Les membres suppléants ne peuvent siéger que lorsqu'ils remplacent les membres titulaires, en cas d'empêchement justifié.

Art. 17. — Les commissions administratives paritaires sont saisies par leur président ou sur demande écrite signée par la moitié, au moins, des représentants des fonctionnaires ou par les fonctionnaires eux-mêmes de toutes questions entrant dans leur compétence.

Elles émettent leur avis à la majorité simple des membres présents.

S'il est procédé à un vote, celui-ci a lieu au scrutin secret, chaque membre de la commission doit y prendre part.

En cas de partage de voix, le président a voix prépondérante, sauf en matière disciplinaire, où la sanction disciplinaire immédiatement inférieure à celle proposée est prononcée.

Art. 18. — Tout membre d'une commission administrative paritaire ayant vocation à être inscrit sur un tableau d'avancement d'échelons ou une liste d'aptitude pour la promotion à un grade supérieur ne peut participer aux délibérations de la commission.

En outre, un membre d'une commission administrative paritaire ne peut siéger lorsque la commission doit émettre un avis le concernant à titre individuel.

Art. 19. — Les commissions administratives paritaires ne délibèrent valablement que lorsque les trois quarts (3/4), au moins, de leurs membres sont présents.

Lorsque ce *quorum* n'est pas atteint, une nouvelle convocation est adressée, dans un délai de huit (8) jours, aux membres de la commission, qui siège alors, valablement, si la moitié de ses membres sont présents.

Art. 20. — A l'issue de chaque réunion de la commission administrative paritaire, un procès-verbal des délibérations détaillé est établi et signé par tous les membres présents et consigné dans un registre coté et paraphé par l'autorité concernée.

Les membres des commissions administratives paritaires sont tenus de signer le procès-verbal. Cependant, les réserves éventuelles de chacun des membres doivent y être mentionnées.

Les décisions des commissions administratives paritaires réunies en conseil de discipline prennent effet, à compter de la date de signature du procès-verbal de réunion. Elles sont notifiées, par écrit, au fonctionnaire concerné dans un délai de huit (8) jours, à compter de la date de cette réunion.

Art. 21. — Une commission administrative paritaire peut être dissoute, après avis de l'autorité chargée de la fonction publique, par arrêté ou décision, selon le cas, de l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée, notamment dans les cas suivants :

- la suppression ou la réorganisation de l'institution ou administration publique concernée ;
- lorsque la structure d'un corps ou grade se trouve modifiée ;
- l'extinction du corps ou grade concerné ;
- la dissolution du ou des syndicats représenté(s) auprès des commissions administratives paritaires ;
- lorsque pour un motif quelconque, les membres élus et leurs suppléants ne peuvent assister aux réunions ;
- lorsque les membres refusent de prendre part aux réunions de la commission ou de signer les procès-verbaux y afférents.

Il est alors procédé, dans un délai de deux (2) mois, à la constitution d'une nouvelle commission dans les conditions déterminées par le présent décret.

### Chapitre 3

#### **Organisation des élections des représentants des fonctionnaires**

Art. 22. — Sauf dans le cas de dissolution d'une commission administrative paritaire prévue à l'article 21 ci-dessus, les élections des représentants des fonctionnaires ont lieu quatre (4) mois, au plus, et deux (2) mois, au moins, avant la date d'expiration du mandat des membres en exercice.

La date du scrutin est fixée par l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée et affichée, avant cette date, sur les lieux de travail et par tout autre moyen approprié.

Art. 23. — Sont électeurs, au titre d'une commission administrative paritaire, les fonctionnaires en position d'activité ou de détachement, appartenant au grade ou au corps appelé à être représenté par cette commission.

Les fonctionnaires en position de détachement sont électeurs dans leur administration d'origine au titre des commissions administratives paritaires compétentes à leur égard.

Art. 24. — La liste des électeurs appelés à voter au titre d'une commission administrative paritaire est établie par arrêté ou décision, selon le cas, de l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée.

Pour l'accomplissement des opérations électorales, les électeurs peuvent être répartis en sections de vote.

La liste des électeurs doit être clôturée et affichée, au moins, vingt (20) jours, avant la date fixée pour le scrutin.

Le nombre de sièges à pourvoir par commission administrative paritaire est annexé à la liste des électeurs et affiché dans les mêmes conditions.

Art. 25. — La liste des électeurs doit comprendre pour chaque fonctionnaire :

- le nom et le prénom(s) ;

- la date de recrutement ;
- le grade d'appartenance ;
- la fonction et le service de rattachement.

Art. 26. — Tout fonctionnaire dont le nom n'est pas porté sur la liste des électeurs, peut présenter par écrit à l'autorité ayant pouvoir de nomination, une demande d'inscription dans un délai de trois (3) jours ouvrables, à compter de la date d'affichage de cette liste.

L'autorité concernée statue, sans délai sur les demandes.

Art. 27. — Aucune révision de la liste des électeurs n'est admise après la date de clôture fixée au 3ème alinéa de l'article 24 ci-dessus, sauf si une modification de la situation du fonctionnaire postérieure à celle-ci et prenant effet, au plus tard, la veille du scrutin, entraîne l'acquisition ou la perte de la qualité d'électeur.

Dans ce cas, l'inscription ou la radiation est prononcée, au plus tard, la veille du scrutin, par l'autorité ayant pouvoir de nomination, soit de sa propre initiative, soit à la demande de l'intéressé, et immédiatement portée à la connaissance des fonctionnaires par voie d'affichage ou par tout autre moyen approprié. Toutefois, ces modifications restent sans effet sur le nombre de sièges à pourvoir.

Art. 28. — Sont éligibles, au titre d'une commission administrative paritaire déterminée, les fonctionnaires remplissant les conditions requises pour être inscrits sur la liste des électeurs de cette commission.

Toutefois, ne peuvent être élus, ni les fonctionnaires en congé de maladie de longue durée, ni ceux qui ont fait l'objet d'une mesure de suspension à titre conservatoire ou d'une rétrogradation.

Art. 29. — Le stagiaire ne peut être éligible à une commission administrative paritaire. Il peut, toutefois, participer à l'élection des représentants des fonctionnaires appartenant au grade dans lequel il a vocation à être titularisé.

Art. 30. — Sous réserve des dispositions des statuts particuliers, les candidats à un mandat électif pour la représentation des fonctionnaires au sein des commissions administratives paritaires, remplissant les conditions d'éligibilité, sont présentés par les organisations syndicales les plus représentatives, conformément à la législation et à la réglementation en vigueur.

Chaque organisation syndicale la plus représentative ne peut présenter qu'une seule liste de candidats par commission administrative paritaire.

Un même candidat ne peut être présenté dans plusieurs listes au titre d'une même commission administrative paritaire.

Art. 31. — La liste des candidats doit comprendre autant de noms qu'il y a de sièges de représentants titulaires et suppléants à pourvoir, conformément aux dispositions de l'article 7 ci-dessus.

Art. 32. — Les listes des candidats aux commissions administratives paritaires doivent être remises à l'administration, par les organisations syndicales les plus représentatives, au moins, vingt (20) jours avant la date fixée pour le scrutin.

Chaque liste doit mentionner le nom du fonctionnaire candidat délégué de liste, habilité à la représenter dans toutes les opérations électorales.



Le dépôt de chaque liste de candidat doit, en outre, être accompagné d'une déclaration de candidature signée par chaque candidat et faire l'objet d'un accusé de réception remis au fonctionnaire délégué de liste.

Art. 33. — Si après vérification des listes de candidats, l'administration, constate qu'une liste ne satisfait pas aux conditions fixées par les dispositions du présent décret, elle remet au délégué de liste concerné, une décision motivée déclarant son irrecevabilité.

Art. 34. — Aucune liste de candidats ne peut être déposée ou modifiée après la date limite de dépôt de listes, sauf dans le cas de rectification demandée par l'administration à la suite de vérification effectuée, conformément aux dispositions de l'article 33 ci-dessus.

A défaut de rectification, si un ou plusieurs candidats inscrits sur une liste de candidats sont reconnus inéligibles ladite liste est considérée comme définitivement irrecevable.

La vérification doit intervenir dans un délai de trois (3) jours ouvrables suivant le dépôt ; la rectification ou les rectifications doivent intervenir dans un délai de cinq (5) jours ouvrables, à compter de l'expiration du premier délai.

Aucune liste ne peut être modifiée après l'expiration du délai de cinq (5) jours fixé ci-dessus.

Art. 35. — En l'absence d'organisations syndicales les plus représentatives au sein d'une institution ou administration publique ou lorsque celles-ci ne déposent pas de liste de candidats à la date limite de dépôt, les fonctionnaires remplissant les conditions d'éligibilité peuvent se porter candidat, en adressant à l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée une déclaration de candidature dûment signée.

Une nouvelle date du scrutin est fixée par arrêté ou décision de l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée et affichée sur les lieux de travail et par tout autre moyen approprié.

L'autorité concernée, établit, par arrêté ou décision, selon le cas, une liste unique des candidats conformément aux dispositions de l'article 31 ci-dessus, au moins, quinze (15) jours avant la date fixée pour le scrutin.

La liste précitée doit comprendre le nom du fonctionnaire habilité à représenter les candidats dans toutes les opérations électorales.

Art. 36. — Les listes de candidats établies dans les conditions fixées par le présent chapitre, sont affichées sans délai sur les lieux de travail et par tout autre moyen approprié.

Art. 37. — Pour l'accomplissement des opérations électorales, il est institué par arrêté ou décision, selon le cas, de l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée, un bureau de vote central, pour chaque commission administrative paritaire à constituer.

Il peut être institué des bureaux de vote annexes dans les sections de vote prévues à l'article 24 ci-dessus.

Art. 38. — Le bureau de vote central et, le cas échéant, les bureaux de vote annexes, comprennent un président et un secrétaire, non candidats, désignés par l'autorité ayant pouvoir de nomination parmi les fonctionnaires de l'institution ou l'administration publique concernée, ainsi que les fonctionnaires délégués de listes.

Art. 39. — Les opérations électorales se déroulent publiquement dans les locaux de l'administration concernée et pendant les heures de travail.

Le vote a lieu au scrutin secret et sous enveloppe, par correspondance ou par voie électronique, selon des modalités fixées par instruction de l'autorité chargée de la fonction publique.

Il est mis à la disposition de l'électeur, le jour du scrutin, des bulletins de vote établis, selon un modèle fixé par l'administration.

Les bulletins et les enveloppes sont remis, en nombre suffisant, au président de chaque bureau de vote central ou le cas échéant, de chaque bureau de vote annexe.

Art. 40. — Les électeurs choisissent les candidats à élire parmi les noms figurant sur la liste ou les listes des candidats.

Art. 41. — Le bureau de vote central procède au dépouillement du scrutin.

Lorsqu'il est institué un bureau de vote annexe, les suffrages recueillis dans ce bureau sont transmis, sous pli cacheté, par son président au bureau de vote central.

Art. 42. — Le bureau de vote central détermine :

- le nombre total de votants ;
- le nombre total de suffrages, valablement exprimés ;
- le nombre de voix obtenu par chaque candidat ;
- le nombre total de bulletins nuls.

Art. 43. — Les bulletins nuls ne sont pas considérés comme suffrages exprimés, lors du dépouillement.

Sont considérés comme nuls, les suffrages exprimés par les bulletins déchirés ou comportant une mention quelconque ainsi que les enveloppes ne contenant pas de bulletins ou contenant plusieurs bulletins.

Art. 44. — La liste des candidats élus titulaires et suppléants est établie dans l'ordre décroissant du nombre de voix obtenues par chacun d'eux, dans la limite du nombre des sièges à pourvoir pour chaque commission administrative paritaire.

Lorsque deux (2) ou plusieurs candidats ont recueilli le même nombre de voix, l'ordre des choix est déterminé par l'ancienneté dans le grade et l'ancienneté générale.

Art. 45. — Un procès-verbal des opérations électorales est établi par le bureau de vote central et immédiatement transmis à l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée, qui consolide les résultats du vote et prononce par arrêté ou décision, selon le cas, la liste des candidats déclarés élus titulaires et suppléants dans la limite du nombre des sièges à pourvoir.

La liste susvisée doit être affichée sur les lieux de travail et par tout autre moyen approprié.

Art. 46. — Lorsqu'au premier scrutin, le nombre de votants est inférieur à la moitié des électeurs, un procès-verbal de carence est établi à cet effet. Il est, alors, procédé à un second tour d'élection.

Ce second tour d'élection est organisé, dans les conditions déterminées pour le cas prévu à l'article 35 ci-dessus, dans un délai n'excédant pas trente cinq (35) jours, à compter de la date du premier scrutin.

Le scrutin est, alors, validé quel que soit le nombre de votants.

## TITRE II DES COMMISSIONS DE RECOURS

### Chapitre 1<sup>er</sup>

#### Organisation et composition

Art. 47. — Il est constitué, auprès de chaque ministre, wali, ainsi qu'auprès de chaque responsable habilité de certaines institutions ou administrations publiques une commission de recours, pour chaque groupe de corps de fonctionnaires de même niveau de qualification (A, B, C ou D), tel que défini à l'article 8 de l'ordonnance n° 06-03 du 19 Joumada Ethania 1427 correspondant au 15 juillet 2006, susvisée.

Toutefois, il peut être constitué une commission de recours commune à plusieurs groupes de corps de fonctionnaires, lorsque les effectifs sont insuffisants pour permettre la constitution d'une commission spécifique à chaque groupe.

Art. 48. — Les commissions de recours sont constituées, selon le cas, par arrêté ou décision du ministre, du wali ou du responsable habilité de certaines institutions ou administrations publiques, concernés.

Une ampliation de l'arrêté ou de la décision de constitution, accompagnée des procès-verbaux des opérations électorales, est transmise aux services de l'autorité chargée de la fonction publique dans un délai de (10) jours, suivant leur signature.

Art. 49. — Les commissions de recours sont composées de sept (7) membres représentants de l'administration titulaires et sept (7) membres représentants des fonctionnaires titulaires et d'un nombre égal de suppléants.

Art. 50. — Il est tenu compte, dans la constitution d'une commission de recours auprès d'un wali, de la représentation de plusieurs corps de fonctionnaires. Ceux-ci ne peuvent être constitués des représentants titulaires d'un seul corps.

Art. 51. — Le mandat des membres des commissions de recours est fixé à trois (3) ans.

La durée du mandat peut être, exceptionnellement, réduite ou prorogée dans les conditions fixées au 1<sup>er</sup> et au 2<sup>ème</sup> alinéas de l'article 8 ci-dessus.

Lors du renouvellement des commissions de recours, les nouveaux membres entrent en fonction à la date à laquelle prend fin le mandat des membres auxquels ils succèdent.

Toutefois, un membre de la commission de recours représentant des fonctionnaires peut préserver la qualité de membre de cette commission jusqu'à la fin du mandat même si son mandat dans une commission administrative paritaire prend fin.

Art. 52. — Si avant l'expiration de son mandat, un membre titulaire d'une commission de recours venant à cesser les fonctions pour lesquelles il a été désigné ou élu par suite de l'un des motifs énumérés à l'article 9 ci-dessus, son suppléant est désigné membre titulaire à sa place jusqu'au renouvellement de ladite commission.

Art. 53. — Les représentants de l'administration titulaires et suppléants au sein des commissions de recours sont désignés, selon le cas, par arrêté du ministre, du wali ou par décision du responsable habilité de certaines institutions ou administrations publiques concernés, dans les quinze (15) jours suivant la proclamation des résultats des élections des représentants des fonctionnaires.

Les représentants de l'administration au sein des commissions de recours sont désignés parmi les fonctionnaires appartenant à un grade relevant du groupe A et qualifiés pour traiter des questions relevant des compétences des commissions de recours.

Les représentants des fonctionnaires sont élus conformément aux dispositions du présent décret.

### Chapitre 2

#### Attributions et fonctionnement

Art. 54. — Les commissions de recours sont chargées de statuer sur les recours des fonctionnaires, concernant les décisions portant sanctions disciplinaires du 3<sup>ème</sup> ou du 4<sup>ème</sup> degré prononcées par les commissions administratives paritaires, introduits dans un délai maximal d'un (1) mois, à compter de la date de notification de la décision disciplinaire.

Le recours introduit dans le délai fixé à l'alinéa ci dessus, produit un effet suspensif sur la sanction prononcée.

Art. 55. — La commission de recours doit se prononcer par avis motivé, dans un délai maximal de quarante-cinq (45) jours, à compter de la date de sa saisine, pour annuler, maintenir ou modifier les décisions portant sanctions disciplinaires prévues à l'article 54 ci-dessus.

La décision de la commission de recours prend effet, à compter de la date de sa réunion.

Si la commission de recours ne s'est pas réunie ou ne s'est pas prononcée pour un motif quelconque, dans le délai fixé à l'alinéa 1<sup>er</sup> ci-dessus, la suspension éventuelle du fonctionnaire peut être levée. Dans ce cas le fonctionnaire est réintégré dans ses fonctions et rétabli dans ses droits et la sanction prononcée à son encontre demeure suspendue jusqu'à ce que la commission de recours se prononce.

Toutefois, la quotité de la rémunération retenue, ne lui sera reversée qu'après décision de la commission de recours.

Art. 56. — Les commissions de recours instituées auprès des ministres ou des responsables habilités de certaines institutions ou administrations publiques, sont compétentes pour examiner les recours formulés par les fonctionnaires des administrations centrales et des institutions et administrations publiques précitées, ainsi que des établissements publics en relevant.

Art. 57. — Les commissions de recours instituées auprès des walis sont compétentes pour examiner les recours formulés par les fonctionnaires des services déconcentrés de l'Etat, des collectivités territoriales et des établissements publics sous tutelle d'un département ministériel implantés au niveau des wilayas.

Nonobstant les dispositions prévues à l'alinéa 1<sup>er</sup> ci-dessus, les fonctionnaires appartenant aux corps des enseignants chercheurs hospitalo-universitaires, des enseignants chercheurs et des chercheurs permanents relèvent de la compétence de la commission de recours instituée auprès du ministre concerné.

Art. 58. — La commission de recours est présidée par l'autorité auprès de laquelle elle est placée ou par son représentant désigné à cet effet.

Le secrétariat est assuré par un représentant de l'administration qui n'est pas membre de la commission de recours.

Art. 59. — Chaque commission de recours élabore son règlement intérieur, conformément au règlement intérieur-type fixé par arrêté de l'autorité chargée de la fonction publique.

Le règlement intérieur est approuvé, selon le cas, par arrêté ou décision du ministre, du wali ou du responsable habilité de certaines institutions ou administrations publiques, concernées.

Art. 60. — Les commissions de recours se réunissent sur convocation de leur président et émettent leur avis à la majorité simple des membres présents.

S'il est procédé à un vote, celui-ci a lieu au scrutin secret, chaque membre de la commission doit y prendre part. En cas de partage de voix, le président a voix prépondérante.

Les membres suppléants ne peuvent siéger que lorsqu'ils remplacent les membres titulaires, en cas d'empêchement justifié.

Art. 61. — Un membre de la commission de recours ne peut siéger lorsque la commission doit émettre un avis le concernant à titre individuel.

Art. 62. — Les commissions de recours ne délibèrent, valablement, que lorsque les trois quarts (3/4), au moins, des membres sont présents.

Lorsque ce *quorum* n'est pas atteint, une nouvelle convocation est adressée, dans un délai de huit (8) jours, aux membres de la commission qui siège, alors valablement, si la moitié de ses membres sont présents.

Art. 63. — A l'issue de chaque réunion de la commission de recours, un procès-verbal est établi et signé par tous les membres présents et consigné dans un registre coté et paraphé.

Art. 64. — Une commission de recours peut être dissoute, après avis de l'autorité chargée de la fonction publique, par arrêté ou décision, selon le cas, du ministre, du wali, ou du responsable habilité de certaines institutions ou administrations publiques, concernés, notamment dans les cas suivants :

- la suppression ou la réorganisation de l'institution ou l'administration publique concernée ;
- la dissolution du ou des syndicats représentés auprès des commissions administratives paritaires ;
- lorsque, pour un motif quelconque, les membres élus et leurs suppléants ne peuvent assister aux réunions, ou lorsqu'ils refusent de prendre part aux réunions ou de signer les procès-verbaux y afférents.

Il est alors procédé, dans un délai de deux (2) mois, à la constitution d'une nouvelle commission dans les conditions déterminées par le présent décret.

#### Chapitre 3

#### Organisation des élections des représentants des fonctionnaires

Art. 65. — Sauf dans le cas de dissolution d'une commission de recours prévu à l'article 64 ci-dessus, les élections des représentants des fonctionnaires ont lieu deux (2) mois, au moins, avant la date d'expiration du mandat des membres en exercice.

La date du scrutin est fixée par arrêté ou décision, selon le cas, du ministre, du wali ou du responsable habilité de certaines institutions ou administrations publiques concernées et affichée sur les lieux de travail et par tout autre moyen approprié.

Art. 66. — Sont électeurs à une commission de recours, les représentants élus des fonctionnaires au sein des commissions administratives paritaires concernées.

Art. 67. — La liste des électeurs à une commission de recours est établie par arrêté ou décision, selon le cas, du ministre, du wali ou du responsable habilité de certaines institutions ou administrations publiques concernées, et affichée sur les lieux de travail et par tout autre moyen approprié, vingt (20) jours, au moins, avant la date fixée pour le scrutin.

Les électeurs concernés, peuvent être répartis en sections de vote.

La liste des électeurs doit comprendre, outre les mentions visées à l'article 25 ci-dessus, la dénomination de l'administration d'appartenance du fonctionnaire concerné.

Art. 68. — Tout représentant des fonctionnaires au sein des commissions administratives paritaires concernées, dont le nom n'est pas porté sur la liste des électeurs, peut présenter par écrit, selon le cas, au ministre, au wali ou au responsable habilité de certaines institutions ou administrations publiques concernées, une demande d'inscription dans un délai de trois (3) jours ouvrables, à compter de la date d'affichage de cette liste.

L'autorité concernée statue, sans délai, sur les demandes.

Art. 69. — Sont éligibles, au titre d'une commission de recours, les représentants des fonctionnaires, élus en qualité de titulaire, au sein des commissions administratives paritaires concernées.

Les fonctionnaires éligibles, peuvent se porter candidat en adressant à l'autorité habilitée, une déclaration de candidature dûment signée.

Art. 70. — La liste des candidats aux commissions de recours, est établie par arrêté ou décision, selon le cas, du ministre, du wali ou du responsable habilité de certaines institutions ou administrations publiques concernées, et affichée sur les lieux de travail et par tout autre moyen approprié, au moins, (15) jours, avant la date fixée pour le scrutin.

La liste précitée doit comprendre autant de noms qu'il y a de sièges de représentants titulaires et suppléants à pourvoir, conformément aux dispositions de l'article 49 ci-dessus.

Il est fait mention sur la liste citée ci-dessus, du corps et de l'administration d'appartenance du candidat.

Art. 71. — Pour l'accomplissement des opérations électorales, il est institué par arrêté ou décision, selon le cas, du ministre, du wali ou du responsable habilité de certaines institutions ou administrations publiques concernées, un bureau de vote central, pour chaque commission à constituer.

Il peut être institué des bureaux de vote annexes dans les sections de vote cités à l'article 67 ci-dessus.

La composition du bureau de vote central et, le cas échéant, des bureaux de vote annexes, comprennent un président et un secrétaire désignés par l'autorité habilitée.

Art. 72. — Les opérations électorales ainsi que le dépouillement du scrutin, sont organisés dans les mêmes formes que celles prévues aux articles 39 à 43 ci-dessus.

Art. 73. — La liste des candidats élus titulaires et suppléants est établie dans l'ordre décroissant du nombre de voix obtenues par chacun d'eux en tenant compte des dispositions de l'article 50 ci-dessus.

Lorsque deux (2) ou plusieurs candidats ont recueilli le même nombre de voix, l'ordre des choix est déterminé par l'ancienneté dans le grade et l'ancienneté générale.

Art. 74. — Un procès-verbal des opérations électorales est établi par le bureau de vote central et immédiatement transmis, selon le cas, au ministre, au wali ou au responsable habilité de certaines institutions ou administrations publiques concernées, qui consolide les résultats du vote et prononce par arrêté ou décision, la liste des candidats déclarés élus titulaires et suppléants dans la limite du nombre des sièges à pourvoir.

La liste susvisée doit être affichée sur les lieux de travail des institutions et administrations publiques concernées et par tout autre moyen approprié.

Art. 75. — Lorsqu'au premier scrutin, le nombre de votants est inférieur à la moitié des électeurs, un procès-verbal de carence est établi à cet effet. Il est, alors, procédé à un second tour d'élection.

Ce second tour d'élection est organisé, dans un délai n'excédant pas trente (30) jours, à compter de la date du premier scrutin.

Le scrutin est, alors, validé quel que soit le nombre de votants.

### TITRE III

## DES COMITES TECHNIQUES

### Chapitre 1<sup>er</sup>

#### Organisation et composition

Art. 76. — Il est constitué, auprès des institutions ou administrations publiques, des comités techniques.

Toutefois, pour les institutions et administrations publiques dont la gestion de carrière professionnelle de leurs fonctionnaires est centralisée et disposant de services au niveau régional et/ou local, des comités techniques peuvent être constitués auprès de ces services, si les conditions générales du travail l'exigent et si les effectifs le permettent.

Art. 77. — Il peut être constitué un comité technique commun, à plusieurs institutions et administrations publiques lorsque celles-ci relèvent d'un même département ministériel ou lorsqu'elles sont situées dans le même site administratif.

Art. 78. — Les comités techniques sont constitués, selon le cas, par arrêté ou décision de l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée.

Lorsqu'il est constitué un comité technique commun à plusieurs institutions et administrations publiques, conformément aux dispositions de l'article 77 ci-dessus, ledit comité est constitué, selon le cas, par arrêté ou décision de l'autorité de tutelle concernée ou par décision ou arrêté conjoints des autorités ayant pouvoir de nomination concernées, des institutions et administrations publiques concernées.

L'arrêté ou décision conjoints, prévus à l'alinéa ci-dessus, détermine l'autorité auprès de laquelle ce comité technique est placé et qui doit assurer la gestion dudit comité.

Une ampliation de l'arrêté ou de la décision de constitution, accompagnée des procès-verbaux des opérations électorales, sont transmis aux services de l'autorité chargée de la fonction publique dans un délai de dix (10) jours, suivant leur signature.

Art. 79. — Les comités techniques comprennent en nombre égal des représentants de l'administration et de représentants élus des fonctionnaires au sein des commissions administratives paritaires concernées.

Ils sont composés de membres titulaires et d'un nombre égal de membres suppléants.

Art. 80. — Le nombre des représentants de l'administration et des représentants élus des fonctionnaires au sein des comités techniques, est fixé comme suit :

— deux (2) membres titulaires et deux (2) membres suppléants au titre de l'administration et un nombre égal au titre des représentants élus de fonctionnaires, lorsque le nombre de fonctionnaires de l'institution ou administration publique concernée, est inférieur à cent (100) ;

— trois (3) membres titulaires et trois (3) membres suppléants au titre de l'administration et un nombre égal au titre des représentants élus de fonctionnaires, lorsque le nombre de fonctionnaires de l'institution ou administration publique concernée, est égal ou supérieur à cent (100) et inférieur à cinq cent (500) ;

— quatre (4) membres titulaires et quatre (4) membres suppléants au titre de l'administration et un nombre égal au titre des représentants élus de fonctionnaires, lorsque le nombre de fonctionnaires de l'institution ou administration publique concernée, est égal ou supérieur à cinq cent (500) et inférieur à mille (1000) ;

— cinq (5) membres titulaires et cinq (5) membres suppléants au titre de l'administration et un nombre égal au titre des représentants élus de fonctionnaires, lorsque le nombre de fonctionnaires de l'institution ou administration publique concernée, est égal ou supérieur à mille (1000).

Art. 81. — Le mandat des membres des comités techniques est fixé à trois (3) ans.

La durée du mandat peut être, exceptionnellement, réduite ou prorogée dans les conditions fixées au 1<sup>er</sup> et au 2<sup>ème</sup> alinéas de l'article 8 ci-dessus.

Lors du renouvellement d'un comité technique, les nouveaux membres entrent en fonction à la date à laquelle prend fin le mandat des membres auxquels ils succèdent.

Art. 82. — Si, avant l'expiration de son mandat, un membre titulaire d'un comité technique venant à cesser, les fonctions pour lesquelles il a été désigné ou élu par suite de l'un des motifs énumérés à l'article 9 ci-dessus, son suppléant est désigné membre titulaire à sa place jusqu'au renouvellement dudit comité.

Art. 83. — Les membres représentants de l'administration titulaires et suppléants au sein des comités techniques, sont désignés par arrêté ou décision de l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée, dans les quinze (15) jours, suivant la proclamation des résultats des élections des représentants des fonctionnaires.

Les représentants des fonctionnaires dans les comités techniques sont élus, conformément aux dispositions du présent décret.

Art. 84. — Les membres représentants de l'administration au sein des comités techniques, sont désignés parmi les fonctionnaires des institutions et administrations publiques concernées, appartenant, au moins, à un grade appartenant au groupe « A » justifiant de qualifications avérées pour traiter des questions entrant dans la compétence des comités techniques.

Le responsable de la gestion des moyens fait partie des représentants de l'administration.

## Chapitre 2

**Attributions et fonctionnement**

Art. 85. — Conformément aux dispositions de l'article 70 de l'ordonnance n° 06-03 du 19 Jomada Ethania 1427 correspondant au 15 juillet 2006, susvisée, les comités techniques connaissent des questions relatives aux conditions générales de travail ainsi qu'à l'hygiène et à la sécurité au sein des institutions et administrations publiques auprès desquelles ils sont institués.

A ce titre, ils sont notamment consultés :

- En matière de conditions de travail :
  - le projet de règlement intérieur de l'institution ou de l'administration publique concernée ;
  - les questions relatives aux conditions générales de travail ;
  - l'organisation et le fonctionnement des services et notamment sur toute mesure concernant la modernisation des méthodes et techniques de travail et de son impact sur les fonctionnaires.
- En matière d'hygiène et de sécurité :
  - toute question relative aux mesures générales de sécurité sur les lieux de travail ;
  - les questions relatives à l'hygiène, notamment sur toute mesure relative à l'hygiène des locaux et de leur dépendance ;
  - l'information et la sensibilisation en matière d'hygiène et de sécurité.

Art. 86. — Les comités techniques reçoivent des institutions et administrations publiques auprès desquelles ils sont placés, un bilan annuel sur l'état d'application des mesures relatives aux questions rentrant dans leurs attributions. Les comités techniques débattent de ce bilan.

Art. 87. — Lorsqu'il est institué un comité technique commun, aux institutions et administrations publiques relevant d'un même département ministériel, ce comité est compétent pour examiner toutes les questions concernant le département ministériel considéré.

Lorsqu'il est institué un comité technique commun, conformément aux dispositions de l'article 77 ci-dessus, et dès lors que la question est commune à plusieurs institutions et administrations publiques situées dans le même site administratif, seul ce comité est compétent pour l'examen des questions intéressant ces institutions et administrations publiques.

Art. 88. — Le comité technique est présidé par l'autorité auprès de laquelle il est placé ou son représentant choisi parmi les membres représentants de l'administration. Le secrétariat est assuré par un fonctionnaire désigné par l'administration.

Art. 89. — Chaque comité technique élabore son règlement intérieur, conformément au règlement intérieur-type fixé par arrêté de l'autorité chargée de la fonction publique.

Le règlement intérieur fixe le fonctionnement du comité technique. Il est approuvé, selon le cas, par arrêté ou décision de l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée.

Art. 90. — Un comité technique peut être dissous par arrêté ou décision, selon le cas, de l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée, notamment dans les cas énumérés à l'article 64 ci-dessus.

Il est alors procédé, dans un délai de deux (2) mois, à la constitution d'un nouveau comité dans les conditions déterminées par le présent décret.

## Chapitre 3

**Organisation des élections des représentants des fonctionnaires**

Art. 91. — Les comités techniques doivent être mis en place dans un délai de deux (2) mois, après l'élection des membres des commissions administratives paritaires.

Sauf dans le cas de dissolution d'un comité technique, prévue à l'article 90 ci-dessus, les élections des représentants des fonctionnaires ont lieu deux (2) mois, au moins, avant la date d'expiration du mandat des membres en exercice.

La date du scrutin est fixée par l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée, et affichée sur les lieux de travail et par tout autre moyen approprié.

Art. 92. — Sont électeurs, à un comité technique, les représentants élus des fonctionnaires au sein des commissions administratives paritaires concernées.

Art. 93. — La liste des électeurs à un comité technique est établie par arrêté ou décision, selon le cas, de l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée et affichée sur les lieux de travail et par tout autre moyen approprié, vingt (20) jours, au moins, avant la date fixée pour le scrutin.

Les électeurs concernés peuvent être répartis en sections de vote.

Art. 94. — Tout représentant des fonctionnaires au sein des commissions administratives paritaires concernées, dont le nom n'est pas porté sur la liste des électeurs, peut présenter par écrit à l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée, une demande d'inscription dans un délai de trois (3) jours ouvrables, à compter de la date d'affichage de cette liste.

L'autorité concernée statue, sans délai, sur les demandes.

Art. 95. — Sont éligibles, au titre d'un comité technique, les représentants des fonctionnaires, élus en qualité de titulaire, au sein des commissions administratives paritaires concernées.

Les fonctionnaires éligibles, peuvent se porter candidat en adressant à l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée, une déclaration de candidature dûment signée.

Art. 96. — La liste des candidats aux comités techniques, est établie par arrêté ou décision, selon le cas, de l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée et affichée sur les lieux de travail et par tout autre moyen approprié, au moins, (15) jours, avant la date fixée pour le scrutin.

La liste précitée doit comprendre autant de noms qu'il y a de sièges de représentants titulaires et suppléants à pourvoir, conformément aux dispositions de l'article 80 ci-dessus.

Art. 97. — Pour l'accomplissement des opérations électorales, il est institué par arrêté ou décision, selon le cas, de l'autorité ayant pouvoir de nomination concernée, un bureau de vote central, pour chaque comité à constituer.

Il peut être institué des bureaux de vote annexes dans les sections de vote prévues à l'article 93 ci-dessus.

La composition du bureau de vote central et, le cas échéant, des bureaux de vote annexes, comprennent un président et un secrétaire désignés par l'autorité concernée.

Art. 98. — Les opérations électorales ainsi que les modalités de proclamation des résultats, sont organisées dans les mêmes formes que celles prévues aux articles 39 à 45 ci-dessus.

Art. 99. — Lorsqu'au premier scrutin, le nombre de votants est inférieur à la moitié des électeurs, il est organisé un second tour d'élection, selon les modalités prévues à l'article 75 ci-dessus.

#### TITRE IV

#### DISPOSITIONS TRANSITOIRES ET FINALES

Art. 100. — Les institutions et administrations publiques doivent mettre à la disposition des organes de participation et de recours toutes pièces ou documents nécessaires à l'exercice de leurs missions.

Les membres des organes de participation et de recours ainsi que le secrétaire de séance sont soumis à l'obligation du secret professionnel au sujet de tous les faits et documents dont ils ont eu connaissance en cette qualité.

Art. 101. — La qualité de membre d'un des organes de participation et de recours ne donne droit à aucune rémunération. Toutefois, des frais de déplacement et de séjour peuvent être versés aux intéressés dans les conditions déterminées par la réglementation en vigueur.

Art. 102. — Les commissions administratives paritaires et les commissions de recours en exercice à la date de publication du présent décret demeurent en place jusqu'à l'expiration de leur mandat.

Art. 103. — Les modalités d'application du présent décret seront précisées, en tant que de besoin, par instruction de l'autorité chargée de la fonction publique.

Art. 104. — Sont abrogées, toutes dispositions contraires aux dispositions du présent décret, notamment celles du décret n° 84-10 du 14 janvier 1984 fixant la compétence, la composition, l'organisation et le fonctionnement des commissions paritaires et du décret n° 84-11 du 14 janvier 1984 fixant les modalités de désignation des représentants du personnel aux commissions paritaires.

Art. 105. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 4 Dhou El Hidja 1441 correspondant au 25 juillet 2020.

Abdelaziz DJERAD

